

Distr.: General  
14 November 2023  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
للصين لدى الأمم المتحدة

تعتزم الصين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، تنظيم مناقشة مفتوحة في موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة"، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

وقد أعدت الصين مذكرة مفاهيمية لتوجيه المناقشات حول هذا الموضوع (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون

الممثل الدائم

السفير فوق العادة والمفوض

لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

### مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة المقرر عقدها في موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة"، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

ما فتئت الصلة بين السلام والتنمية تحظى باهتمام واسع من المجتمع الدولي. وما فتئ مجلس الأمن أيضا يستكشف سبل معالجة القضايا الأمنية من خلال التنمية. وستعقد الصين، خلال رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، مناقشة مفتوحة في موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة".

وبالاستفادة من المناقشات والممارسات السابقة، ستتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة للمشاركين لزيادة تبادل الآراء بشأن كيفية مساهمة التنمية المشتركة في الحفاظ على السلام والأمن، وكيفية اتباع نهج شامل لدعم البلدان المتضررة من النزاعات في تحقيق سلام مستدام من خلال تعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل التنمية غير المتوازنة وغير الكافية، مع العمل على تذليل مختلف العقبات التي تعترض التنمية المستدامة لهذه البلدان.

#### الأمن من منظور إنمائي

وفقا لتقرير الاتجاهات العالمية لعام 2022، الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكره أكثر من 108 ملايين شخص في مختلف أنحاء العالم على الفرار من ديارهم بسبب الحرب والعنف، وهو أعلى رقم يسجل على الإطلاق ويمثل ضعف ما كان عليه الحال قبل عشر سنوات. وتفيد التقارير أيضا أن النزاعات المسلحة في عام 2022 أودت بحياة 238 000 مدني، وهو أعلى مستوى من الخسائر في صفوف المدنيين على الصعيد العالمي في هذا القرن. وتؤكد هذه الأرقام المفزعة حتمية إعادة النظر في الاستراتيجيات والنهج المتبعة لصون السلام.

ومع ازدياد متانة الصلات بين السلام والاقتصاد والتنمية والتكنولوجيا في زمن العولمة والترابط، فإن التصدي للتحديات الأمنية دون مراعاة المنظورات الأخرى يصبح على نحو متزايد أمرا غير عملي. وبينما يتخذ مجلس الأمن إجراءات فورية لمواجهة التحديات الآتية، يجب عليه أيضا أن يسعى إلى إيجاد حلول طويلة الأجل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية. ويرتبط العديد من النزاعات الإقليمية ارتباطا مباشرا بالتنمية غير المتوازنة وغير الكافية، وهي غالبا ما تنتج عن الفقر المدقع، والتفاوت في التوزيع، ونقص الوظائف، وضعف البنية التحتية. وأقل البلدان نموا وأضعف الفئات السكانية معرضة أكثر من غيرها لخطر التهديدات الأمنية، وهي تحديات لا يمكن التصدي لها ببساطة بالوسائل العسكرية والأمنية التقليدية. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج شامل ومنسق، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التأزر بين التنمية المشتركة والحفاظ على السلام.

وهذه الفكرة ليست جديدة تماما. فمنذ تسعينيات القرن العشرين، كان موضوع التنمية من أجل السلام من المواضيع التي تتناولها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، باستمرار. وفي اجتماع وزاري

بشأن الحالة في أفريقيا، عُقد في أيلول/سبتمبر 1997، ناقش مجلس الأمن لأول مرة العلاقة التفاعلية بين السلام والتنمية. وركز المشاركون على الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا، وشددوا على أن التحديات التي تشهدها القارة الأفريقية تتطلب استجابة أكثر شمولاً. وبعد ذلك بعام واحد، تناول الأمين العام كوفي عنان هذه الفكرة بمزيد من التفصيل، وأكد في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها أن الأداء الاقتصادي الضعيف أو التنمية غير المنصفة قد أدبا إلى أزمة اقتصادية شبه دائمة في بعض الدول، مما أدى إلى تفاقم التوترات الداخلية بدرجة كبيرة، وإلى الحد بقدر كبير من قدرتها على التصدي لهذه التوترات، وشدد على أن التنمية أساسية لآفاق الحد من النزاعات في أفريقيا.

وخلال العقد الماضي، عقد مجلس الأمن عدة مناقشات بشأن تعزيز السلام من خلال التنمية، وهي مناقشات تعكس فهم المجلس العميق لهذا الموضوع.

- "الترابط بين الأمن والتنمية"، مناقشة مفتوحة عقدتها البرازيل في شباط/فبراير 2011. واعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2011/4) يشدد على أن إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات تشكل عوامل حاسمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من النزاعات ولإحلال السلام المستدام.

- "التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين"، مناقشة مفتوحة عقدتها شيلي في كانون الثاني/يناير 2015. واعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2015/3) يشجع الدول الأعضاء على النظر في وضع نهج موحد للأمم المتحدة إزاء التنمية الشاملة للجميع بوصفها وسيلة أساسية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل والسلام المستدام.

- "الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع"، مناقشة مفتوحة عقدتها المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

- "معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتوازي مع دعم الانتعاش في أفريقيا بعد الجائحة"، مناقشة مفتوحة عقدتها الصين في أيار/مايو 2021. واعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2021/10) يشدد على أهمية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام في أفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع.

- "السلام والأمن في أفريقيا: بناء القدرات من أجل الحفاظ على السلام"، مناقشة مفتوحة عقدتها الصين في آب/أغسطس 2022. واعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2022/6) يشدد على أهمية دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام من خلال التنمية الاقتصادية، ويدعو إلى التصدي للتحديات من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين بناء القدرات.

- "السلام والأمن في أفريقيا: أثر سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق"، مناقشة مفتوحة عقدتها موزامبيق في آذار/مارس 2023.

وأشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الخطة الجديدة للسلام إلى أن "التنمية المستدامة هي في نهاية المطاف السبيل الوحيد للتصدي الشامل لدوافع العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد". ومن الأهمية بمكان صياغة استراتيجيات للسلام تتسم بقدر أكبر من الشمولية والفعالية في ضوء العلاقة بين

السلام والتنمية عبر مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بأنه ما من بلد يمكنه العيش في استقلالية تامة عن الآخرين، وأن ثمة ترابطاً وثيقاً بين الأمن والتنمية في جميع البلدان. وعندما يقع أحد البلدان في حالة هشاشة أو نزاع، فغالبا ما تترتب على ذلك آثار سلبية غير مباشرة تطال جيرانه. ولذلك، يجب تشجيع الوحدة والتعاون لتوليد المزيد من المنافع العامة العالمية المفيدة لجميع الناس، بغية تحقيق التنمية المشتركة والحفاظ على السلام.

وقد شدد الأمين العام، في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام لعام 2022، على أن أفضل دفاع ضد النزاعات العنيفة هو التنمية الشاملة التي لا تترك أحدا خلف الركب. وسلط الضوء أيضا على أهمية التنمية التي يكون محورها الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي أقرها قادة العالم في عام 2015.

ويمكن للمشاريع الإنمائية الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحسين فرص العمل والتعليم، وإقامة البنى التحتية، وتسريع التحديث الزراعي والتحول الصناعي، أن توفر المزيد من سبل العيش للناس وتعزز ثقتهم في إدارة شؤون الدولة، وتسهم بالتالي في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلدان والمناطق. ويضمن هذا النهج الإنمائي، بجعله الإنسان محور التنمية، استفادة جميع الناس من ثمار التقدم، ويؤدي بالتالي دورا هاما في القضاء على التمييز والتهميش، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتيسير السلام والمصالحة الوطنيين، وحل النزاعات.

ونظرا للصلات الوثيقة التي تربط التنمية بقطاعات العمل الأخرى، ينبغي إدماجها في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام، وينبغي تنسيقها مع العمليات السياسية وعمليات السلام، ونزع السلاح والتسريح، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، من بين قطاعات عمل أخرى.

وتواجه البلدان المتضررة من النزاعات تحديات إنسانية وإنمائية طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنسانية قادرة على تلبية الاحتياجات الفورية، فإنها لا يمكن أن تؤدي في حد ذاتها إلى عكس مسار الحالة بشكل أساسي. وما فتئ المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وهما يضعان في اعتبارهما الصلة بين السلام والتنمية، يشددان على أن المعونة الإنسانية القصيرة الأجل ينبغي أن تكملها استثمارات إنمائية طويلة الأجل، من أجل مساعدة هذه البلدان لا على الانتعاش وإعادة البناء فحسب، بل أيضا على تعزيز الشعور بالملكية، وتشجيع محركات التنمية الداخلية، وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات والحفاظ على السلام.

### تحديات متعددة الأبعاد

وفقا لتقرير أصدرته عام 2022 فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي أنشأها الأمين العام لمتابعة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فإن أفقر البلدان النامية تدفع في المتوسط 14 في المائة من إيراداتها لسداد فوائد ديونها، أي ما يقرب من أربعة أضعاف ما تدفعه البلدان المتقدمة. وتواجه البلدان المتضررة من النزاعات عموما صعوبات في الحصول على الموارد الإنمائية والدعم المالي بصورة كافية ومستدامة. ومع نقص الموارد والقدرات اللازمة لحفظ السلام وبناء السلام، تكون هذه البلدان أكثر عرضة لخطر الاضطرابات الناجمة عن الفقر. وبمجرد أن تقع مجددا في صعوبات اقتصادية أو اضطرابات سياسية، فإنها قد تواجه تخفيضات في تقييم جدارتها الائتمانية وشروط إقراض أشد صرامة من الوكالات الدولية، مما قد يزيد في إغراقها في حلقة مفرغة من النزاع والفقر.

وتوجد تحديات في المجال التكنولوجي أيضا. فقد غيرت التكنولوجيات الناشئة التي تتطوي على استخدام الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحيوية وما إلى ذلك بشكل عميق الطريقة التي يعمل بها الناس ويعيشون بها. غير أن الفجوة التكنولوجية الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما الفجوة الرقمية، تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الجديدة في التنمية. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان أن تتمكن جميع البلدان من الحصول على هذه التكنولوجيات الناشئة والاستفادة منها على قدم المساواة، وبالتالي تمكين التنمية المشتركة من أجل الحفاظ على السلام.

وعمليات حفظ السلام أداة مهمة لمجلس الأمن في صون السلام الدولي. غير أنه ما لم تعالج الجذور الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات، فإن إنجازات عمليات حفظ السلام ستظل معرضة لخطر الانتكاس. وتتطوي عمليات حفظ السلام على إمكانية أداء دور أكثر فعالية في منع تكرار النزاعات إذا أمكنها أن تكون شريكا للبلد المضيف في تيسير التعمير والتنمية على الصعيد المحلي. وهذا يتطلب من مجلس الأمن أن يفكر بعناية وإبداع عند صياغة ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الربط بين حفظ السلام وبناء السلام والتأزر بين الأمن والتنمية.

### أسئلة توجيهية

- (أ) كيف يمكن صون الاستقرار والأمن وتعزيزهما على نحو أفضل من خلال التنمية المشتركة؟ وكيف يمكن ضمان استفادة جميع الناس بشكل منصف من الموارد الإنمائية؟
- (ب) ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات على تعزيز بناء قدرتها على تحقيق التنمية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة المخاطر الأمنية؟
- (ج) كيف يمكن إعادة توجيه المؤسسات المالية الدولية لتعزيز السلام والاستقرار العالميين بشكل أفضل؟ وكيف يمكن ضمان حصول البلدان النامية على التمويل بشكل منصف، من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر والنزاع؟
- (د) كيف يمكن دعم البلدان النامية لتضييق الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية، وتحقيق التنمية المشتركة والحفاظ على السلام؟
- (هـ) كيف يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تساعد على تهيئة الظروف المواتية، داخليا وخارجيا، لتنمية البلدان المضيفة؟

### شكل الجلسة

من المقرر أن تعقد المناقشة المفتوحة في قاعة مجلس الأمن الساعة 10:00 من صباح يوم الاثنين، 20 تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة السفير دجانغ جون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة. وسيدعى المتكلمون التالية أسماؤهم إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن:

- أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة
- دييما روسيف، رئيسة مصرف التنمية الجديد

- جيفري ساكس، رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا

وينبغي للدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة بموجب المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين المتاحة في البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE)، وتحمل رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة. ولا يطلب من الدول الأعضاء المشاركة تقديم بيانات خطية عبر بوابة e-deleGATE. وستدرج البيانات المدلى بها في المحضر الحرفي المؤقت للجلسة.